المجلس الرئاسي يجتمع للإطاحة بـ«بن مبارك» وتعيين «بن بريك»

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة «الأمناء» من مصادر خاصة أن مجلس القيادة الرئاسي يعتزم عقد اجتماع خلال هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم لإقرار إقالة رئيس الحكومة الدكتور أحمد عوض بن مبارك، وتعيين سالم بن بريك خلفًا له.

وبحسب المعلومات، فقد أسفرت ضغوطات رئيس المجلس الدكتور رشاد العليمي عن موافقة أعضاء المجلس على الإطاحة ببن مبارك، بعد أن نجح في إقناع التحالف بضرورة إجراء هذا التغيير.

وأوضحت المصادر أن التعديل المرتقب سيقتصر على منصب رئيس الوزراء فقط، دون أي تغييرات في التشكيلة الوزارية، حيث من المتوقع أن يتولى وزير المالية سالم بن بريك رئاسة الحكومة مع الإبقاء على الوزراء الحاليين.

ويأتي هذا التوجه في ظل تصاعد أزمة الانهيار الاقتصادي وتدهور خدمات الكهرباء، وهي الأوضاع التي، بحسب مراقبين، استخدمها العليمي كورقة ضغط للدفع نحو إقالة بن مبارك، وقد نجح في ذلك.

بعد غياب دام ثلاثين عامًا.. كلية الشرطة تعود إلى عدن وتبحث عن مقر

لماذا لم تنفذ توجيهات الرئيس الزبيدي ؟ ومن المستفيد من عرقلة تنفيذها ؟

الأمناء / خاص :

علمت صحيفة «الأمناء» أنه منذ صدور قرار إنشاء كلية الشرطة في عدن العام الماضي، وتعيين العميد الدكتور خالد العكيمي مديرًا للكلية، لم يتم حتى الآن تحديد مقر دائم لها.

ورغم توجيهات الرئيس عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي بضرورة تحويل أحد المعسكرات إلى مقر لكلية الشرطة، إلا أن تلك التوجيهات لم تُنفذ حتى اليوم.

ووفقًا لمعلومات حصلت عليها «الأمناء»، فإن وزير الداخلية إبراهيم حيدان يشعر بالارتياح لعدم قيام المجلس الانتقالي بتوفير مقر للكلية، حتى لا تُصرف الميزانية الخاصة بها، بحسب مصادر مطلعة.

ويرى مراقبون أن عودة كلية الشرطة إلى عدن بعد ثلاثين عامًا من الغياب تُعد خطوة مهمة نحو إعادة تأهيل كوادر الأجهزة الأمنية في الجنوب، بعد أن حُرموا من الالتحاق بكلية الشرطة في صنعاء منذ عام 1994.

وأعرب المراقبون عن أسفهم لعدم توفير موقع مناسب للكلية حتى الآن، معتبرين ذلك أمر محزن.

البحسني يدعو مكونات حضرموت السياسية إلى التهدئة

الأمناء/ خاص:

دعا اللواء فرج البحسني، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، كافة المكونات السياسية والسلطة المحلية في حضرموت إلى التهدئة، والابتعاد عن التصعيد والتراشق السياسي.

وشدد في منشور على منصة إكس الخميس، على ضمان تهدئة الأوضاع وتخفيف حدّة التوتر، حرصًا على تجنيب حضرموت أي تداعيات سلبية قد تمس نسيجها المجتمعي ووحدة صفها الداخلي.

وأكد على أهمية إيقاف كافة الحملات الإعلامية ذات الطابع السياسي بين الأطراف المختلفة، لإتاحة الفرصة أمام التقارب والجهود الساعية إلى وضع معالجات واقعية، جادّة، ومنظمة، والتوصل إلى ترتيبات شاملة وسريعة تعالج الإشكاليات القائمة على مختلف الأصعدة.

وأوضح أن هذه الخطوة مهمة، وتُعد منطلقًا حقيقيًا نحو إنهاء حالة الاحتقان، وإعادة توجيه الجهود لما فيه مصلحة حضرموت وأبنائها ووطننا، وبما يُسهم في تأسيس مرحلة جديدة تقوم على الاستقرار، والبناء، والشراكة الفاعلة.

تحسبا لعملية برية.. الحوثيون يزرعون ألغاما في الحديدة

الأمناء / وكالات :

نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» عن مصادر بالحكومة اليمنية قولها إن الطيران العسكري الأميركي ضاعف غاراته على تحصينات الحوثيين وتجمعاتهم في الحديدة غربي اليمن.

وأضافت المصادر أن الغارات تركزت أيضا على خطوط التماس مع القوات الحكومية في المنطقة.

وتزامنت زيادة الغارات وفق المصادر مع تكثيف الحوثيين لزراعة الألغام في مدينة الحديدة ووسط التجمعات السكانية تحسبا لعملية عسكرية برية من المتوقع أن تخطط القوات الحكومية لتنفيذها بالتنسيق مع الجيش الأميركي لمهاجمة المدينة وانتزاعها من سيطرتهم.

وتابعت المصادر أنه تم تكثيف القصف الجوي الأميركي بالتزامن مع إرسال الحوثيين تعزيزات إضافية إلى خطوط التماس.

وأفادت وسائل إعلام حوثية، الجمعة، بأن حصيلة الغارات الأميركية على ميناء رأس عيسى، الميناء النفطي اليمني المطل على البحر الأحمر، يوم الخميس، ارتفعت إلى 74 قتيلا و171 مصابا.

وأكدت القيادة المركزية للجيش الأميركي الضربات، لكنها رفضت التعليق عندما تم سؤالها عن الخسائر في صفوف المدنيين.

ونددت إيران وحركة حماس بالضربات الأميركية على اليمن، حيث قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي «ندين بأشد العبارات الضربة الجوية الأميركية على ميناء راس عيسى اليمني» معتبرا أنها «دليل على الجرائم العدوانية وانتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لشرعة الأمم المتحدة».

أما حركة حماس فدانت ما وصفته بـ«العدوان الغاشم» بعد الضربات الأميركية على ميناء رأس عيسى.

ورأت حماس في بيان أن «هذا العدوان الغاشم يُعد انتهاكا صارخا للسيادة اليمنية، ويمثل جريمة حرب مكتملة الأركان، ويؤكد استمرار السياسات الأميركية العدوانية التي تستهدف الشعوب الحرة الرافضة للهيمنة الصهيونية والأميركية في المنطقة».

تقرير أممي يكشف: جماعة الحوثي حصلت على أسلحة أميركية من أفغانستان

الأمناء/خاص:

قالت مصادر لـ«بي بي سي» إن نصف مليون سلاح حصلت عليه طالبان في أفغانستان قد فقدت أو تم بيعها أو تهريبها إلى جماعات مسلحة مع اعتقاد الأمم المتحدة بأن بعضها وقع في أيدي جماعة الحوثي وأيضا عناصر تابعة لتنظيم القاعدة في اليمن.

وسيطرت طالبان على حوالي مليون سلاح وقطعة من المعدات العسكرية التي مولتها الولايات المتحدة في الغالب عندما استعادت السيطرة على أفغانستان في عام 2021، وفقا لمسؤول أفغاني سابق تحدث إلى هيئة الإذاعة البريطانية دون الكشف عن هويته.

وذكر التقرير «مع تقدم طالبان عبر أفغانستان في عام 2021، استسلم العديد من الجنود الأفغان أو فروا، وتخلوا عن أسلحتهم ومركباتهم. وقال شخص من اللجنة إنهم تحققوا مع مصادر أخرى من أن مكان وجود نصف مليون قطعة غير معروف».

وفي تقرير صدر في فبراير، ذكرت الأمم المتحدة أن المنظمات التابعة لتنظيم «القاعدة»، بما في ذلك حركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، وحركة تركستان الشرقية الإسلامية، وجماعة الحوثي اليمن، حصلت على الأسلحة التي استولت عليها طالبان أو باعتها في السوق السوداء.

وطرحت هيئة الإذاعة البريطانية هذا الوضع على حمد الله فطرات، نائب المتحدث باسم حكومة طالبان، الذي أخبر هيئة الإذاعة البريطانية أنها «تأخذ حماية الأسلحة وتخزينها على محمل الجد.. حيث يتم تخزين جميع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بشكل آمن، نحن نرفض بشدة ادعاءات التهريب».

وقال تقرير للأمم المتحدة لعام 2023 إن «طالبان سمحت للقادة المحليين بالاحتفاظ بنسبة 20٪ من الأسلحة الأميركية المضبوطة، وأن السوق السوداء كانت مزدهرة نتيجة لذلك وينتمي هؤلاء القادة إلى طالبان ولكن غالبا ما يتمتعون بدرجة من الحكم الذاتي في مناطقهم».

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن «إهداء الأسلحة يمارس على نطاق واسع بين القادة والمقاتلين المحليين لتعزيز السلطة. ولا تزال السوق السوداء مصدرا غنيا للأسلحة لطالبان».

حضرموت في أيد أمينة.. إجراءات وقرارات في مجابهة المؤامرات

الأمناء / خاص:

في خضم حالة التهديد المستمر الذي يصدر تجاه حضرموت من قبل قوى متآمرة لها أجندات مشبوهة طوال الوقت، يقف الجنوب منتبهًا ومتيقظًا أمام أي محاولة للاستهداف.

ففي وقت تظهر وتنشط فيه هذه المخططات المعادية، عقدت اللجنة الأمنية في حضرموت اجتماعًا شديد الأهمية تضمن التحذير من خلق بؤر توتر وتجنيد ونقاط عسكرية خارج الأطر الرسمية.

اجتماع اللجنة الأمنية ترأسه محافظ حضرموت رئيس اللجنة مبخوت مبارك بن ماضي، حيث أجري نقاش حول الوضع الأمني وتعزيز الإجراءات الأمنية لمواجهة التجنيد خارج الأطر الرسمية بوزارتي الدفاع والداخلية، والتشكيلات غير الرسمية التي تُنشئ نقاطًا مسلحة وتُمارس التجنيد خارج إطار الدولة.

اللجنة اتخذت قرارات بضبط أي جهة تُنشئ تشكيلات موازية لمؤسسات الدولة، وحذرت من عقوبات صارمة ضد المخالفين، بما في ذلك إيقاف المتورطين وإحالتهم للنيابة العسكرية.

كما شددت اللجنة على تجفيف مصادر التجنيد العشوائي وحظر أي حملات تجنيد دون موافقة وزارتي الدفاع والداخلية.

في الوقت نفسه، أطلقت اللجنة حملة توعوية بعنوان «الجندية وطن.. لا تُباع» وذلك لتحذير الشباب من الانخراط في تشكيلات غير قانونية، بالتزامن مع تكثيف الدوريات الأمنية.

وشددت اللجنة الأمنية على عدم السماح لأي جهة بتقويض هيبة الدولة أو استغلال الأوضاع الحالية لتحقيق مكاسب شخصية.

وأكدت أن الأمن مسؤولية جماعية، وسيتم مواجهة التجاوزات بحزم، منوهة بأن التشكيلات غير الشرعية تُعيدنا إلى مربع الفوضى، وتعمل على خلق وتصعيد النزاعات داخل المحافظة وتوسيع نفوذ الجماعات شبه العسكرية والتي تتوغل بضمنها بعض العناصر الارهابية المطلوبة أمنيًا.

وأشارت إلى أن بعض النقاط العشوائية أصبحت تُمارس الابتزاز والجباية باسم الأمن، واصفةً هذه الممارسات بانتهاك صارخ للنظام والقانون والسيادة الوطنية ويُعد عملاً غير قانوني.

ولفتت إلى أن هذه الممارسات تهدد الأمن وتُستخدم لزعزعة الاستقرار وخلق بؤر توتر في المحافظة التي تعد الأكثر أمنًا ونموذجًا للاستقرار والعمل المؤسسي بشهادة المجتمع الدولي، مما يثير تساؤلات حول من يقف خلف هذه الجهات، ورفعت اللجنة بذلك للقيادة السياسية وقيادة التحالف العربي للوقوف بحزم أمام هذه التجاوزات التي تستهدف أمن حضرموت.

في الوقت نفسه، دعت اللجنة الأمنية النُخب المجتمعية من أكاديميين وتربويين ومشائخ ووجهاء وعلماء ومثقفين وإعلاميين وممثلي المكونات الحزبية إلى فهم طبيعة التحديات الراهنة ومواجهتها بمسؤولية جماعية، وتفويت الفرصة على جهات تعمل على تنفيذ مخططات تستهدف أمن حضرموت تحت شعارات المطالبة بحقوقها.

كما طالبت هذه النُخب للاضطلاع بدورها في مساندة جهود اللجنة الأمنية للحفاظ على مُنجز الأمن وعدم التفريط فيه والتحذير من دخول المحافظة في دوامة اللا استقرار وكشف تحركات مشبوهة لجماعات إرهابية تحاول استغلال الأوضاع الحالية لزرع الفوضى في مناطق مختلفة من حضرموت.

واطلعت اللجنة الأمنية على ما ورد في بيان من أطلقوا على أنفسهم «مؤتمر حضرموت الجامع» الصادر بتاريخ 15 أبريلوالذي تضمن اتهامات خطيرة تُنسب إلى اللجنة الأمنية بحضرموت.

وأصدرت اللجنة عددًا من التوضيحات، وتشمل أنها تنفي بشكل قاطع كل ما ورد في البيان من ادعاءات عن تواطؤ أو تعاون مع أي جهة تهدف إلى زعزعة أمن المحافظة، وأكدت أن عملها يخضع لأعلى معايير الوطنية، ويسير وفق التنسيق المباشر مع السلطات الرئاسية والتحالف العربي لضمان استقرار حضرموت.

وشددت على أنه لا صحة على الإطلاق لما يُثار عن استقدام أفراد مسلحين من محافظات أخرى.

ولفتت إلى أنه تم استدعاء قادة الألوية المرابطة على مداخل ساحل حضرموت لحضور اجتماع اللجنة الأمنية، للتوضيح حول ادعاءات البيان، وقد أكد قادة الألوية بالنفي القاطع لدخول أي أفراد مسلحة من خارج المحافظة.

وطالبت اللجنة الأمنية، مجلس القيادة الرئاسي وقيادة التحالف العربي، بمحاسبة من يصدرون هذه الادعاءات التحريضية ومن يقف خلفها لبث سموم الفرقة وزعزعة الأمن.

ووضعت اللجنة الأمنية، تساؤلات حول الصفة القانونية المثارة حول «مؤتمر حضرموت الجامع» ومدى تمثيله للإرادة الحضرمية، حيث يعلم الجميع بأن قوام رئاسة المؤتمر يتكون من (20 عضواً)، فهل تمت المصادقة على هذا البيان من جميع أعضاء رئاسة المؤتمر المُنتخبين.

وطالبت الجهات التي وقّعت على هذا البيان بالإفصاح عن الهيئة التمثيلية التي اتخذت قرار النشر، وعن آلية التشاور مع الأعضاء العشرين، وذلك لضمان شفافية العملية وشرعيتها.

وذكرت اللجنة الأمنية، أنَّ الخطابات التحريضية التي تُطلق دون رصيد جماعي حقيقي تُهدد السلم الاجتماعي، وتستغل اسم حضرموت لتمرير أجندات فردية أو فئوية.

ودعت إلى توخي الدقة في نشر المعلومات وعدم الانسياق وراء خطاب تحريضي يهدد الوحدة الاجتماعية ويشكك في مؤسّسات الدولة.

وجددت اللجنة حرصها على تمكين أبناء حضرموت من أدوارهم الأمنية والسياسية، وتؤيد كل جهد يخدم مصلحة المحافظة دون إقصاء أو استقطاب، وتدعو جميع الأطراف إلى الحوار البنّاء والابتعاد عن التصريحات المثيرة للفرقة.

ووجهت الشكر لمجلس القيادة الرئاسي وللتحالف العربي «السعودية والإمارات» على دعمها المستمر لأمن حضرموت، وتُطمئن الجميع بأن كل الإجراءات تُتخذ بوعي كامل لتعزيز السلام وليس العكس.

وختمت بالتأكيد على أن حضرموت ستظل قلعة للاستقرار بجهود أبنائها المخلصين، وتدعو وسائل الإعلام والجهات السياسية إلى تحمّل مسؤولياتها في نشر الحقائق وليس الإشاعات.

بيان اللجنة الأمنية وهو يضع النقاط على الحروف وينشر ويوضح الحقائق، فهو يقطع الطريق أمام قوى الاحتلال التي تستهدف حضرموت وأجهزته الأمنية وتحديدًا قوات النخبة عبر الكثير من الأكاذيب والافتراءات.

في الوقت نفسه، فإنّ الأجهزة الأمنية تؤكد في هذا الإطار التزامها القطاع باتخاذ الإجراءات اللازمة والقاطعة والحاسمة ضد أي ممارسات يمكن أن تُشكل تهديدًا ضد أمن الجنوب بأي حال من الأحوال.

وتولي القيادة الجنوبية اهتمامًا بالغًا بتحصين حضرموت من خطر الفوضى، وذلك تحرص على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة في هذا الإطار بما يقوّض أي محاولة أو مؤامرة أو مخطط مشبوه يستهدف المساس بأمنها واستقرارها.

لغة الحسم الأمني في حضرموت بجانب الوعي الشعبي، هو المسار الناجع والفعال ضد قوى الاحتلال ومخططاتها المشبوهة ومساعيها المتطرفة والموبوءة التي ترمي إلى المساس بأمن حضرموت وأهلها وتستهدف تقويض مكتسباتها.

ويعوّل الجنوبيون على هذا الحسم كشعار للمرحلة المقبلة بما يضمن المضي قدمًا في مسارات فعالة تقوم على تعزيز حالة الاستقرار على الأرض ومن ثم حماية حضرموت مما يثار ضدها.